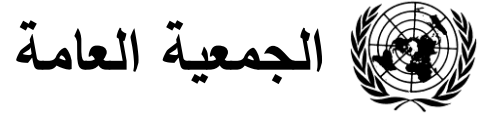


Distr.: General
12 November 2025
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الحادية والخمسون
جنيف، 19-30 كانون الثاني/يناير 2026

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5
و21/16*

رواندا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



أولاً - مقدمة

- 1- ترحب رواندا بالاستعراض الدوري الشامل الرابع الخاص بها تعبيراً منها عن التزامها المستمر بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومنذ الاستعراض الأخير، واصلت حكومة رواندا جهودها لضمان تمتع جميع المواطنين بالحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور والصكوك الدولية ذات الصلة.
- 2- وتتضمن خطة التنمية في رواندا مبادئ حقوق الإنسان في جميع القطاعات. واسترشاداً بالاستراتيجية الوطنية الأولى للتحويل (2017-2024) والاستراتيجية الوطنية الثانية للتحويل المعتمدة حديثاً (2024-2029)، وكذلك رؤية 2035 ورؤية 2050، قامت رواندا بمواءمة أولوياتها الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- 3- يستند تقرير الاستعراض الدوري الشامل لرواندا إلى مشاورات وطنية موسعة أجريت منذ الاستعراض الثالث في كانون الثاني/يناير 2021.
- 4- وعقب الاستعراض المذكور، قبلت رواندا 160 توصية. ووضعت وزارة العدل، من خلال فرقة عمل مشتركة بين المؤسسات، خارطة طريق للتنفيذ استُكملت في آذار/مارس 2022 وعُمِّمت على جميع المؤسسات المسؤولة.
- 5- واتبعت عملية الصياغة نهجاً مفتوحاً وشاملاً بقيادة وزارة العدل ومكتب المدعي العام من خلال الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وأثرت مساهمات من المؤسسات الحكومية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان والسلطة القضائية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء في التنمية ووكالات الأمم المتحدة. ثم أقرّ التقرير تقنياً ووطنياً قبل تقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.
- 6- ويكفل هذا التقرير التقارير الدورية المقدمة من رواندا بموجب معاهدات حقوق الإنسان منذ عام 2021، ويركز على التطورات الرئيسية المستجدة منذ الاستعراض الثالث.

ثالثاً - تحسين الإطار المعياري والهيكلية لحماية حقوق الإنسان

ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

- 7- لا تزال رواندا دولة طرفاً في ثماني معاهدات من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وتواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات والبروتوكولات الاختيارية التي صدقت عليها.
- 8- ومنذ الاستعراض الأخير، قدمت رواندا تقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، كما قدمت تقارير على المستوى الإقليمي بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. وفي عام 2023 قدمت رواندا استعراضها الوطني الطوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة.

باء - الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

9- في الفترة بين عامي 2021 و2025، نفذت رواندا إصلاحات سياسية وقانونية رئيسية لتعزيز حماية حقوق الإنسان. وأُجريت انتخابات عامة سلمية وشاملة في 15 تموز/يوليه 2024 لرئاسة الجمهورية ومجلس النواب، حيث بلغت نسبة إقبال الناخبين 98,2 في المائة. وجدّد مجلس الشيوخ ولايته، في حين عيّن مجلس القضاء امرأة في منصب رئيسة القضاة - وهي ثاني امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ رواندا الحديث.

10- وتعزيزاً للشفافية والمساءلة والوصول إلى العدالة، أطلقت الحكومة البوابة الإلكترونية www.amategeko.gov.rw في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، التي تجمع القوانين واللوائح والصكوك القانونية الوطنية في وحدة مركزية، بما في ذلك ترجمات المعاهدات الدولية المصدق عليها إلى اللغات الرسمية الثلاث في رواندا⁽¹⁾.

11- وأبقى التقيح الدستوري لعام 2023 على جميع الحقوق الأساسية، وأعاد تأكيد الحق في الطعن في الأوامر غير القانونية، وجمع بين الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية لزيادة كفاءة الحكم وخفض التكاليف - مما عزز إطار عمل رواندا لحماية حقوق الإنسان وإعمالها.

12- وبموجب مؤشر سيادة القانون لعام 2024 الذي وُضع في إطار مشروع العدالة العالمية، صُنِّفت رواندا في المرتبة الأولى من بين 34 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للسنة الثالثة على التوالي، حيث حصلت على درجة 0,63 - احتلت مركز الصدارة في النظام والأمن (0,85)، وغياب الفساد (0,68)، والعدالة المدنية (0,66)، واحتلت المركز الثاني في مجال العدالة الجنائية (0,56). كما وضع مؤشر تشاندلر للحكم الرشيد 2024 رواندا في المرتبة الثانية في أفريقيا، وهو ما يؤكد أن التقدم الذي تحرزه رواندا مرده إلى مؤسساتها الفعالة وحوكمتها الرشيدة.

جيم - الإطار المؤسسي

13- تواصل حكومة رواندا النهوض بمؤسساتها بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتحسين تقديم الخدمات وتعزيز التنسيق والمساءلة. وتلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دعماً تقنياً ومالياً متزايداً. وقام مكتب رصد الشؤون الجنسانية والمجلس الوطني المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة بتوسيع نطاق التواصل والشراكات لمعالجة العنف الجنساني وتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي عام 2021، أنشئت وزارة الوحدة الوطنية والمشاركة المدنية.

14- ومنذ عام 2021، عززت رواندا إطارها المؤسسي من خلال ترقية المختبر الجنائي في رواندا إلى معهد، وأنشأت محكمة الاستئناف المختصة في النظر في قضايا اللاجئين وطالبي اللجوء، واستحدثت الهيئة الوطنية للأراضي.

رابعاً - تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولات السابقة

ألف - المسائل الشاملة

التعاون الدولي - التوصيتان 1-134 و 2-134

15- تواصل الحكومة تقديم تقاريرها الدورية بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وهو ما يدل على تعاونها القوي مع مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وفي أيار/مايو 2025،

تلقت رواندا زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان الذي أدى زيارة قطرية إلى البلاد. ويجري العمل على إنشاء آلية وطنية دائمة للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة لزيادة تعزيز جهود التنسيق فيما يتعلق بالإبلاغ وتنفيذ التوصيات.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني - التوصيات 134-4، و134-5، و134-64، و134-65

16- زادت الحكومة، حرصاً منها على تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ميزانية اللجنة السنوية بنسبة 5 في المائة تقريباً بين السنتين الماليين 2021/2020 و2022/2021، وبنسبة 1,1 في المائة بين السنتين الماليين 2023/2022 و2024/2023⁽²⁾.

17- ووضعت اللجنة أدلة للرصد وعززت التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التعذيب لتحسين الرقابة في أماكن سلب الحرية⁽³⁾. وفي عام 2023، أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منتدى تشاورياً مع منظمات المجتمع المدني، مما ساهم في تحسين خارطة الطريق الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل.

18- وفي حزيران/يونيه 2024، اعتمد القانون رقم 2024/058 الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية، ليحل محل القانونين رقم 2012/04 و2012/05. وتعتبر الحكومة هذا القانون إطاراً لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة التشغيلية للمنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، وتعزيز مساهمتها في التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في رواندا.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وخطة العمل الوطنية للقضاء على حالات انعدام الجنسية، وبناء القدرات - التوصيات 134-10، و134-11، و134-12، و134-15، و134-18، و134-19، و134-30، و134-48، و134-160

19- تعمل رواندا على تعزيز حقوق الفئات الضعيفة من خلال تنفيذ سياستها الوطنية لكبار السن، والسياسة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، والاستراتيجية الوطنية لانتشال الأشخاص من الفقر نهائياً. وتوفر برامج مثل برنامج "رؤية أومورينجي" - الذي يشمل شبكات الأمان والنهوض بسبل العيش والتوعية والتعبئة المجتمعية - التعليم والصحة والغذاء والمأوى. وتشمل المبادرات الأخرى برنامج التنمية المتكاملة (القرى النموذجية) والتأمين الصحي المجتمعي الذي يغطي نسبة تتأهز 93 في المائة من السكان. وتعرف الخطة الاستراتيجية الخامسة للقطاع الصحي (2025/2024-2029/2028) خطة التأمين الصحي المجتمعي كركن أساسي من أركان تمويل الصحة.

20- وتتولى وزارة الحكم المحلي مهام تنسيق الدعم المقدم لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر ذات الدخل المنخفض والأطفال والنساء والشباب من خلال برنامج "جيريكا"، وبرنامج "رؤية أومورينجي"، وتنمية المهارات، والأصول الإنتاجية، والقروض الصغرى، وخطة التأمين الصحي المجتمعي، بما يضمن استخدام الموارد بفعالية.

21- وتواصل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنشطة بناء القدرات لصالح الجهات الفاعلة في مجالي العدالة والأمن. فبين عامي 2021 و2024، درّبت 402 1 من موظفي المؤسسات الإصلاحية في رواندا و80 من أفراد الشرطة و125 من أصحاب المصلحة في قطاع العدالة و50 من أعضاء الأجهزة الأمنية على حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة ومنع التعذيب. وفي 2022-2023، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برصد 14 منشأة إصلاحية و100 من مرافق الاحتجاز التابعة لمكتب التحقيقات الرواندي، مقابل 14 منشأة و70 مرفقاً في 2021-2022 - وهو نشاط رقابي تضطلع به اللجنة سنوياً.

- 22- وخلال الفترة من 2021/2022 إلى 2023/2024، قُدمت 22 دورة تدريبية لصالح 763 من موظفي إنفاذ القانون والقضاة والمحامين. ومنذ عام 2021، تلقى 328 9 من الأشخاص المستضعفين المساعدة القانونية - 309 1 من خلال التمثيل القانوني، و276 6 من خلال المشورة القانونية، و743 1 من خلال الوساطة - بينما تلقى 452 7 من ضحايا العنف الجنساني المساعدة القانونية من خلال دار العدالة.
- 23- ونُظِّم أكثر من 100 حملة توعوية، بما في ذلك 90 حواراً على مستوى المحافظات والمقاطعات مع السلطات المحلية وممثلي مكتب التحقيقات الرواندي وممثلي الشرطة الوطنية في رواندا، فضلاً عن دورات خُصِّصت لأصحاب العمل والمجتمع المدني ووسائل الإعلام ومجالس الشباب حول حقوق العمل ومنع عمالة الأطفال.
- 24- ويجري حالياً تنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على حالات انعدام الجنسية. ومن أصل ثمانية تعهدات قدمتها رواندا في الجزء الرفيع المستوى من اجتماع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعام 2019، أوفت رواندا بخمسة تعهدات في حين يجري حالياً تنفيذ الأنشطة الثلاثة المتبقية المتعهد بها، بما في ذلك منح الجنسية للأشخاص عديمي الجنسية، ومساعدة اللاجئين الروانديين السابقين في الحصول على الوثائق، والمساهمة في مشروع بروتوكول الاتحاد الأفريقي بشأن الحق في الجنسية. وتبين من التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2022 أن 550 000 شخص لا يحملون وثائق هوية، مقابل 14 000 شخص فقط حسب تقديرات سابقة. وتعمل الحكومة، مع القادة المحليين، على إصدار الوثائق اللازمة للأشخاص المؤهلين. ويسمح القانون الأساسي رقم 002/2021.OL، الصادر في 16 تموز/يوليه 2021 والمنظَّم للجنسية الرواندية، للأشخاص عديمي الجنسية بالحصول على الجنسية، وتعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على زيادة الدعم المقدم.
- 25- وتعززت القدرات المؤسسية من خلال دورات التدريب والتعلم الإلكتروني والأدوات الرقمية. ويقدم مجلس رواندا للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ومؤسسات التعليم التقني في رواندا دورات قصيرة، ويدير معهد رواندا لشؤون الإدارة ستة مراكز للتعليم الإلكتروني، ويقدم معهد الممارسة القانونية وتطوير نظام القضاء التعليم القانوني المستمر للمهنيين القانونيين والمساعدين القانونيين.
- 26- وقامت رواندا بتوسيع نطاق الحوكمة الرقمية، حيث زادت خدمات منصة إيريمبو من 89 إلى 220 خدمة وانضمت إلى اتفاقية التصديق الإلكتروني لتبسيط عملية تصديق الوثائق. وزاد رضا المواطنين عن الخدمات اللامركزية من 76,2 في المائة في عام 2023 إلى 89,6 في المائة في عام 2024. وقدم الموظفون الحكوميون ما مجموعه 16 191 إقراراً بالامتلاكات في 2021/2022 و17 687 إقراراً في 2022/2023. وتستخدم وزارة الخدمة العامة والعمالة عقود الأداء الخاصة بموظفي الخدمة المدنية "إميهغو"، التي تخضع للتدقيق، في حين وفر مكتب أمين المظالم التدريب في مجال مكافحة الفساد لـ 36 422 موظفاً مدنياً في 2021/2022 و45 496 آخرين في 2022/2023. وزادت عمليات تفتيش أماكن العمل لتشمل 14 مؤسسة (2022/2023) مقابل 3 مؤسسات (2021/2022).
- 27- ومنذ عام 2021، عززت رواندا المساءلة والشفافية في تقديم الخدمات العامة. وفي عام 2023، وُسِّعت ولاية لجنة الحسابات العامة لتشمل الكيانات الخاصة التي تتلقى أموالاً عامة. وتنشط لجان مكافحة الفساد في 287 مؤسسة، وتعمل لجان التأديب الداخلية على تطبيق قواعد الأخلاق بموجب الأمر الرئاسي رقم 2021/21. وزيدت الشفافية في مجال التوظيف من خلال نظام إدارة التوظيف عبر الإنترنت الخاص بوزارة الخدمة العامة والعمالة.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

الحريات - التوصيات 13-134، و49-134، و50-134، و51-134، و52-134، و53-134، و54-134، و55-134، و56-134، و57-134، و58-134، و59-134، و60-134، و61-134، و62-134، و63-134

الحقوق المدنية والسياسية (التوصية 13-134)

28- أجرت الحكومة، حرصاً منها على النهوض بالحقوق المدنية والسياسية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة مثل "جسور رواندا إلى العدالة" و"منتدى المساعدة القانونية" و"تحالف أوموانا كو إيسونغفا" 42 دورة توعوية. كما نظمت، بالتعاون مع رابطة الصحفيين الروانديين، 33 برنامجاً حوارياً إذاعياً و12 برنامجاً تلفزيونياً و4 مناقشات عامة.

حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات (التوصيات 49-134، و52-134، و53-134، و54-134، و55-134، و58-134، و59-134، و60-134، و63-134)

29- يكفل الدستور حرية الرأي وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي (المواد 38-40)، وتتص المادة 43 على توفير الحماية العامة للحقوق. ومنذ عام 2021، نُظِّمَت 22 حملة توعوية حول القانون رقم 2013/04 بشأن الوصول إلى المعلومات ولوائح الأحزاب السياسية استفاد منها 3 040 شخصاً، في حين شملت الحوارات التشاورية 840 مشاركاً وُبُنِّتَ 15 برنامجاً إذاعياً وتلفزيونياً استفاد منها 4 ملايين مشاهد.

30- ووسَّعت الحكومة قنوات التواصل مع السلطات، بما في ذلك الخطوط الهاتفية المجانية والبريد الإلكتروني وصناديق الاقتراحات، وعززت المنابر المجتمعية مثل منتديات أولياء الأمور وجمعيات المواطنين. وأدى تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي إلى توسيع المجال العام وساهم في زيادة تنوع المعلومات.

31- وتجري حالياً مراجعة القانون رقم 2013/02 المؤرخ 8 شباط/فبراير 2013 المنظم لوسائل الإعلام من خلال إجراء مشاورات مع جمعيات الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والمهنيين القانونيين لضمان مواءمته مع معايير حقوق الإنسان.

32- ووسَّعت رواندا نطاق الوصول إلى الإنترنت والقدرة على تحمل تكاليفه لتعزيز حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام. وأضفى الأمر الرئاسي رقم 01/020 الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024 الطابع الرسمي على انضمام رواندا إلى اتفاقية بودابست المتعلقة بالجريمة الإلكترونية (2001) وبروتوكولها الإضافي (2003) بشأن مكافحة الأعمال العنصرية وكراهية الأجانب على الإنترنت. ولا يجوز فرض قيود على حرية التعبير إلا وفقاً للقانون.

33- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، صدر القانون رقم 2023/059 بتاريخ 2023/12/04 المعدل للقانون رقم 2018/68 المؤرخ 2018/08/30، حيث ألغى المادة 218 وبالتالي ألغى تجريم الإساءة إلى المسؤولين الأجانب بموجب المادة 217. وتهدف التقيحات الجارية لقانون الإعلام وقانون الوصول إلى المعلومات والسياسة الإعلامية الوطنية إلى زيادة تعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

34- وسجّل مقياس وسائل الإعلام في رواندا لعام 2024 درجة إجمالية بلغت 76,7 في المائة، وكان الأداء الأقوى في الإطار القانوني والسياساتي (90,0 في المائة) ودور الإعلام في الحوكمة والديمقراطية

(81,3 في المائة)، في حين سُجِّل الأداء الأدنى في تطوير الإعلام والقدرات المهنية (60,7 في المائة). ويسلط التقرير الضوء على ثقة المواطنين والبيئة التنظيمية القوية، ويشير أيضاً إلى التحديات المعترضة فيما يتعلق بالربحية وظروف العمل.

35- وتعدّ السلطات أياً ممتوحة وجلسات استماع عامة لإشراك المواطنين بشكل مباشر. ويعقد الرئيس مؤتمرات صحفية منتظمة مع وسائل الإعلام المحلية والدولية، بينما تسهّل منصات التواصل الاجتماعي الرسمية التفاعل بين مكونات الجمهور العام. وتتشط المنظمات السياسية بحرية وفقاً للدستور، مما يسمح لجميع المواطنين الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً فأكثر بالمشاركة في الشؤون الوطنية.

36- وتضمن المادة 39 من الدستور حرية تكوين الجمعيات من دون أي ترخيص. وتتمسك رواندا، بوصفها دولة طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالمادة 22 التي تكفل الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها.

حرية الصحافة (التوصيات 50-134، و51-134، و56-134، و57-134، و61-134، و62-134)

37- تجري حالياً مراجعة قانون وسائل الإعلام وقانون الوصول إلى المعلومات والسياسة الإعلامية الوطنية لتعزيز حماية الصحفيين وضمان مواءمة القوانين مع المعايير الدولية. ومنذ عام 2021، تلقى 992 صحفياً التدريب، وعزز 25 برنامجاً إذاعياً وتلفزيونياً حقوق الصحفيين، وشارك 1 231 صحفياً و528 مدافعاً عن حقوق الإنسان في 30 دورة حول منع الظلم وتعزيز المناصرة الذاتية، بينهم 100 تلقوا خصيصاً تدريباً على الحق في الحصول على المعلومات وحرية التعبير.

38- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظِّمت 39 حملة توعية عامة حول حرية الإعلام من قبل لجنة الإعلام الرواندية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومجلس الحوكمة في رواندا، ومنتمدى المساعدة القانونية، ورابطة الصحفيين الروانديين. وقد أدت هذه الجهود، التي كملها تفاعل المواطنين من خلال الإذاعة والتلفزيون ونشر الوثائق الرسمية على الإنترنت وخفض تكاليف بيانات الهاتف المحمول وتطوير مشروع قاموس لغة الإشارة، إلى تعزيز الحريات في مجال الإعلام وتهيئة بيئة تواصل شاملة للجميع محورها المواطن. وتواصل منظمات المجتمع المدني إصدار توصيات قائمة على الأدلة يسترشد بها واضعو السياسات وتعزز الحوكمة التشاركية.

39- وتعكس هذه الجهود التزام رواندا بدعم المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهدف 16-10 من أهداف التنمية المستدامة بشأن وصول الجمهور إلى المعلومات.

العدالة - التوصيات 6-134، و7-134، و8-134، و28-134، و29-134، و31-134، و32-134، و33-134، و34-134، و35-134، و36-134، و37-134، و38-134، و40-134، و41-134، و42-134، و43-134، و44-134، و39-134، و45-134، و46-134، و66-134، و67-134، و68-134، و69-134، و70-134، و71-134، و72-134

منع الإبادة الجماعية وتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية (التوصيات 6-134، و7-134، و8-134)

40- في 14 تموز/يوليه 2021، أنشأ مجلس الوزراء وزارة الوحدة الوطنية والمشاركة المدنية لتوحيد ولايات اللجنة الوطنية السابقة المعنية بالوحدة والمصالحة الوطنية واللجنة الوطنية لمكافحة الإبادة الجماعية وصندوق دعم الناجين من الإبادة الجماعية ولجنة إيتوريرو الوطنية. وتحيي الوزارة ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت عام 1994 ضد التوتسي، وتعزز الوحدة والمصالحة، وتكافح أيديولوجية الإبادة

الجماعية وإنكارها، وتعزيز التربية المدنية. وفي إطار برامج إيتويرو، تلقى 128 282 مواطناً تدريباً على غرس القيم الثقافية والوطنية.

41- وتتفد رواندا سياستها الوطنية للوحدة والمصالحة (2020) بهدف تعزيز المساواة في الحقوق وتحقيق التماسك الاجتماعي والشمولية، مع العمل في الوقت نفسه على مكافحة الانقسام وأيديولوجية الإبادة الجماعية. وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى غرس حب الانتماء إلى الوطن وتعزيز السلام وترويج القيم الرواندية التقليدية التي تعزز الوحدة والرفاهية الجماعية.

42- ودعماً لصنع السياسات القائم على الأدلة، تعمل وزارة الوحدة الوطنية والمشاركة المدنية على تطوير مقياس الوحدة الوطنية الرواندية، استناداً إلى نسختي 2010 و2020. وتهدف الدراسة إلى تحديث المؤشرات المتعلقة بالثقة والإنصاف والشمولية والتماسك الاجتماعي لتوجيه الاستراتيجيات المستقبلية ورصد تنفيذ السياسة الوطنية للوحدة والمصالحة.

43- وتواصل رواندا استخدام موقع كويبوكا الإلكتروني (www.kwibuka.rw) بوصفه منبراً مركزياً لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994 ضد التوتسي. وقد أنشئ الموقع لتكريم الضحايا وحفظ الذاكرة وتثقيف الجمهور وتعزيز الوحدة والمصالحة، وتهدف الحملات التي تُطلق على وسائل التواصل الاجتماعي إلى مدّ نطاق الموقع على مستوى العالم.

44- ويعمل موقع وزارة الوحدة الوطنية والمشاركة المدنية بمثابة أداة للتربية المدنية، حيث يتيح إمكانية الحصول بالمجان على مواد عن تاريخ رواندا والوحدة والمصالحة والشعور بالانتماء إلى الوطن. وتُعدّ محادثات سنوية على مستوى المقاطعات لتثقيف الشباب في مجال مكافحة أيديولوجية الإبادة الجماعية، في حين تهدف الأنشطة التي تقام على مدى 100 يوم لإحياء الذكرى والمؤتمر الدولي لمنع الإبادة الجماعية إلى إنكاء الوعي وتبادل المعرفة.

45- وفي عام 2023، أدرجت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو أربعة مواقع تذكارية للإبادة الجماعية - نياماتا، ومورامبي، وبيسيسيرو، وكيغالي - على قائمة التراث العالمي. ويؤكد هذا الحدث الهام على قيمة هذه المواقع العالمية ويعزز جهود الحفاظ على التاريخ ويدعم الاعتراف العالمي بالإبادة الجماعية التي وقعت عام 1994 ضد التوتسي.

الوصول إلى العدالة (التوصيات 41-134، و42-134، و43-134، و44-134)

46- عززت رواندا إمكانية الوصول إلى العدالة من خلال سياستها الوطنية بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات وسياسة العدالة الجنائية، اللتين وافق عليهما مجلس الوزراء في 8 أيلول/سبتمبر 2022. وتُضفي السياستان الطابع المؤسسي على الوساطة، والتوفيق، والاتفاقات التفاوضية على تخفيف العقوبة، والتحكيم، وتوجب اللجوء إلى الوساطة قبل رفع الدعوى في المنازعات المدنية والإدارية بهدف تعزيز التسوية الودية والفعالة.

47- وفي 28 آب/أغسطس 2024، افتتحت رواندا مركزاً جديداً في كيغالي يختص بالسبل البديلة لتسوية المنازعات في القضايا المدنية والتجارية والغمالية والإدارية. وفي 2024/2023، توصل المركز إلى تسوية أكثر من 12 000 قضية، مما وفر 7,5 بلايين من الفرنكات الرواندية وخفض عدد القضايا المتراكمة في المحاكم. ووفرت حلقات العمل المخصصة لبناء القدرات في 2025/2024 التدريب للمستشارين القانونيين وغيرهم من أصحاب المصلحة، مما يعزز الطابع المؤسسي والرسمي للسبل البديلة لتسوية المنازعات. وفي 2025/2024، أمكن تسوية 3 166 قضية من خلال الوساطة (مما وفر 7,8 بلايين من الفرنكات الرواندية) وسُوّيت 11 846 قضية جنائية عن طريق الاتفاقات التفاوضية على تخفيف العقوبة.

48- وبغية توسيع نطاق الوصول إلى خدمات العدالة الميسورة التكلفة، أُطلقت مبادرات توعوية على الصعيد الوطني، بما في ذلك خدمات المساعدة القانونية المتنقلة، شملت 147 829 شخصاً في المجتمعات الريفية والضعيفة. واستفاد من خدمات التثقيف القانوني والتوعية القانونية المقدمة عن طريق المراكز المتنقلة 2 174 279 شخصاً. وما فتئت الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، بما في ذلك نقابة المحامين في رواندا ومنظمات المجتمع المدني، تقدم الخدمات القانونية المجانية للمعوزين.

49- وتعزيزاً للمساءلة، قدّم مكتب أمين المظالم التدريب لـ 10 محققين وأجرى حملات لمكافحة الظلم في 25 مقاطعة بين عامي 2021 و2023، استفاد منها 150 887 شخصاً. وشملت التوعية العامة 23 برنامجاً إذاعياً مسجلاً مسبقاً و10 برامج درامية مجتمعية و7 برامج تلفزيونية و5 إعلانات إذاعية و5 إعلانات تلفزيونية و12 برنامجاً حوارياً بُثّ على الهواء مباشرة حول السبل البديلة لتسوية المنازعات و20 مقالاً إخبارياً على الإنترنت. ونُظمت حملات مدرسية استفاد منها 34 379 طالباً في 62 مدرسة (2021-2022) و42 263 طالباً في 73 مدرسة (2022-2023)، واتُخذت ترتيبات لعرض الرسائل أيضاً على اللوحات الإعلانية على الحدود الوطنية وفي المطارات.

استقلال القضاء (التوصيات 39-134، و40-134، و45-134)

50- عملاً بأحكام المادة 151 من الدستور التي تؤكد على استقلال القضاء، اعتمدت السلطة القضائية خطتها الاستراتيجية (2024-2029) لتعزيز الكفاءة وإدارة القضايا والرقمنة والتدريب والاحتفاظ بالموظفين. وخصّصت الاستراتيجية أكثر من 141 بليون فرنك رواندي لتقليص عدد القضايا المتركمة من 59 في المائة في 2023/2024 إلى 30 في المائة بحلول عام 2029، وتقليص فترات انتظار البت في القضايا وتحسين ظروف العمل.

51- وفي آب/أغسطس 2022، أجرت منظمة الشفافية الدولية في رواندا ومنندى المساعدة القانونية، بالتعاون مع مؤسسات قضائية، دراسة حول بدائل السجن - الكفالة والوساطة والخدمة المجتمعية والاتفاقات التفاوضية لتخفيف العقوبة- للحد من ازدحام السجون وتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة. وأظهرت النتائج أن المحتجزين رهن المحاكمة يشكلون 18 في المائة من نزلاء السجون حتى أيار/مايو 2022، وأكدت أن هذه البدائل لا تُستخدم بالقدر الكافي. ويشهد تنفيذ سياسة السبل البديلة لتسوية المنازعات وسياسة العدالة الجنائية وصدور التوجيهين الإجرائيين رقم 2025/001 (2025/05/03) بشأن الاتفاقات التفاوضية ورقم 2025/002 (2025/09/03) بشأن الوساطة بين الضحية والجاني على التقدم المحرز في معالجة هذه التحديات.

52- ويعكس أداء رواندا في التصنيفات العالمية والوطنية هذه الإصلاحات. واستناداً إلى مؤشر مشروع سيادة القانون لعام 2024 الذي وُضع في إطار مشروع العدالة العالمية، صُنِّفت رواندا في المرتبة 40 من بين 142 دولة على مستوى العالم وفي المرتبة الأولى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالاستناد إلى مؤشر تشاندلر للحكم الرشيد لعام 2025، صُنِّفت رواندا في المرتبة الثانية في أفريقيا من حيث الحوكمة عموماً والمرتبة 29 عالمياً من حيث استقلال القضاء. وعلى الصعيد المحلي، أفادت بطاقة أداء الحوكمة في رواندا بأن الأداء القضائي الإجمالي يتراوح بين 77,9 في المائة و79,5 في المائة (2021-2024)، في حين أبقى أداء رواندا في مجال استقلال المحاكم على نسب عالية بين 94,3 في المائة و96 في المائة، مما يؤكد أن الجهاز القضائي يحظى بالمصداقية ويتمتع بالاستقلالية الكاملة.

الاتجار بالبشر (التوصيات 134-66، و134-67، و134-68، و134-69، و134-70، و134-71، و134-72)

53- منذ عام 2021، عززت رواندا استجابتها لمسألة الاتجار بالبشر من خلال عدد من الإصلاحات التشريعية والتشغيلية. ويجري حالياً النظر في سياسة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر واستراتيجية لتنفيذها وفي وضع دليل موحد للتدريب والتوعية بغية اعتمادها رسمياً. ويأذن الأمر الصادر عن رئيس الوزراء رقم 019 المؤرخ 29 آب/أغسطس 2021 لوزارة الخارجية بتغطية تكاليف إعادة الضحايا الذين يتم التعرف عليهم في الخارج إلى رواندا، بينما ينص الأمر الوزاري رقم 013/MOJ/AG/21 على إطار ينظم خدمات الدعم المحلي. وتقدم المساعدة للضحايا من خلال مراكز "إيسانج" الموحدة التي تدمج الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والقانوني وتوفر المأوى، وتتولى تنسيقها وزارة الشؤون الجنسانية والنهوض بالأسرة، ووزارة العدل ومكتب المدعي العام، ومكتب التحقيقات الرواندي، والمؤسسات الصحية.

54- وتواصل وحدة مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص التابعة لمكتب التحقيقات الرواندي، التي أنشئت بموجب القانون رقم 2018/51 الصادر في 2018/08/13، التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر وملاحقة مرتكبيها. وفي أوائل عام 2024، نُظمت حملات توعوية على مستوى البلاد استفاد منها أكثر من 50 000 شخص في المقاطعات الحدودية، في حين تلقى موظفو إنفاذ القانون تدريباً متخصصاً، بما في ذلك في الأكاديمية الدولية لإنفاذ القانون في غابوروني. وفي الفترة من 14 إلى 16 أيار/مايو 2025، دربت وزارة العدل 31 مشاركاً من دار العدالة ومراكز "إيسانج" الموحدة ومكتب التحقيقات الرواندي وهيئة النيابة العامة والمديرية العامة للهجرة والمهاجرين لتعزيز القدرات المشتركة بين الوكالات في مجال تحديد هوية الضحايا والتحقيق والإحالة.

الاحتجاز (التوصيات 134-31، و134-32، و134-33، و134-34، و134-35، و134-36، و134-37، و134-38، و134-46)

55- تعزيزاً للضمانات القانونية للمحتجزين ومنعاً لسوء المعاملة والاحتجاز التعسفي والتعذيب، اعتمدت رواندا القانون رقم 2023/058 المؤرخ 2023/12/04 والمعزّل للقانون رقم 2019/027 بشأن الإجراءات الجنائية؛ والقانون رقم 2023/059 المؤرخ في 2023/12/04 المعزّل للقانون رقم 2018/68 المتعلق بتحديد الجرائم والعقوبات بصفة عامة؛ والقانون رقم 2024/062 الصادر في 2024/06/20 الذي يحكم كيفية جمع الأدلة واستخدامها. ويجري حالياً استعراض الأمر الوزاري الذي ينظم مرافق الاحتجاز لدى الشرطة القضائية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الضمانات الإجرائية وضمانات عدم التعرض لسوء المعاملة. وتلقى عناصر في الشرطة ومحققون ومدعون عامون ومنظمات المجتمع المدني وموظفون في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تدريباً على بروتوكول إسطنبول بهدف تعزيز القدرات في مجال الكشف عن التعذيب ومنعه.

56- وفي عام 2025، انطلق العمل في أول مركز لإعادة الإدماج الاجتماعي والتأهيل في مقاطعة روماجانا بطاقة استيعابية أولية تبلغ 250 سجيناً على وشك أن يطلق سراحهم. ومن المقرر أن يستضيف 2 500 نزيل (500 رجل و2 000 امرأة) على ثلاث مراحل، ويقدم حلقات عمل مهنية وخدمات صحية ويحتوي على أماكن للزيارات العائلية. ويقدم المركز الدعم في مجال إعادة الإدماج من خلال دورات تدريبية مدتها شهر واحد. وقد استفاد حتى الآن 961 سجيناً وسجيناً من برامج التدريب التي نظمتها وزارة الوحدة الوطنية والمشاركة المدنية بالشراكة مع المؤسسة الإصلاحية في رواندا.

57- وبين عامي 2021 و2024، أُطلق سراح 9 387 سجيناً وسجيناً بموجب الإفراج المشروط، وانتفع 434 منهم بعبء رئاسي. وسمح تنفيذ سياسة العدالة الجنائية وسياسة السبل البديلة لتسوية

المنازعات (2022) بتسوية 22 999 قضية من خلال الاتفاقات التفاوضية و 6 837 من خلال وحدات الوساطة الملحقة بالمحاكم بحلول حزيران/يونيه 2025، مما أسهم في تحسين الكفاءة، وتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة، وتخفيف الاكتظاظ في المؤسسات الإصلاحية.

58- ووضعت المؤسسات الإصلاحية في رواندا مناهجاً بشأن إعادة التأهيل وإعادة الإدماج يتكون من ثماني وحدات وثمانية برامج للتعليم والتدريب التقني والمهني وأقرته. وعملاً بقواعد نيلسون مانديلا الصادرة عن الأمم المتحدة، يضمن القانون رقم 2022/022 المؤرخ 2022/09/22 الذي ينظم المؤسسات الإصلاحية حقوق المحتجزين في الغذاء والرعاية الصحية والاتصالات واللجوء إلى سبل الانتصاف القانوني. وعززت المؤسسات الإصلاحية في رواندا ملاكها من الموظفين القانونيين والأخصائيين الاجتماعيين والموظفين الطبيين دعماً لهذه الحقوق.

59- وتتماشى هذه التدابير مع التزامات رواندا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب والهدف 16-3 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الوصول إلى العدالة.

الاختفاء القسري والآلية الوقائية الوطنية (التوصيتان 134-28، و134-29)

60- أنشئ مكتب مخصص تابع لمكتب التحقيقات الرواندي للتحقيق في حالات الأشخاص المفقودين وكُلف تحديداً بتلقي الادعاءات المتعلقة باختفاء أشخاص والتحقيق فيها على وجه السرعة.

61- وتؤدي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها الآلية الوقائية الوطنية، زيارات غير معلنة إلى جميع أماكن الاحتجاز، وتصدر توصيات، وتتلقى الشكاوى، وتتابع تنفيذ التوصيات، وتقدم المشورة في مجال السياسة العامة إلى البرلمان بهدف منع التعذيب وسوء المعاملة.

62- وفي 16-17 كانون الثاني/يناير 2025، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبعثة الاتحاد الأوروبي إلى رواندا التدريب لـ 74 من كبار الموظفين في قطاع العدل في معهد الممارسة القانونية وتطوير نظام القضاء في نيانزا - بمن في ذلك قيادات في الشرطة على مستوى المقاطعات وكبار المحققين ومدبرو المرافق الإصلاحية. وتناول التدريب حماية حقوق المشتبه بهم والمحتجزين والشهود، وركز على المعاملة الإنسانية والإجراءات القانونية الواجبة وحظر الأساليب القاسية خلال الاستجواب.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إمكانية الحصول على فرص العمل (التوصية 134-14)

63- بين عامي 2021 و2024، وفرت رواندا 936 633 وظيفة جديدة، منها 146 189 في عام 2021، و196 548 في عام 2022، و235 332 في عام 2023، و358 564 في عام 2024. ودعماً للتوظيف، استعاد 4 027 شخصاً من دورات تدريبية متخصصة واستعاد و23 269 آخرين من برامج التدريب التي يوفرها صندوق تنمية المهارات. وركزت هذه الدورات التدريبية تركيزاً خاصاً على الشباب.

الحصول على ملكية الأراضي (التوصية 134-16)

64- في حزيران/يونيه 2021، حلّ القانون رقم 2021/27 المؤرخ 2021/06/10 محل القانون رقم 2013/43 المؤرخ 2013/06/16 الذي يحكم ملكية الأراضي. ويعترف القانون بالأراضي باعتبارها إرثاً مشتركاً، ويضمن حقوقاً متساوية في الأراضي الريفية والحضرية، ويمنح المواطنين حقوق التملك الحر، ويسمح للأجانب باستغلال الأراضي من خلال عقود الإيجار الاستثماري الطويلة الأمد في المقام الأول. ويجوز لحائزي الأراضي استخدام أراضيهم وتنميتها بالكامل، بينما تظل الموارد الطبيعية مملوكة

للدولة. ويسترشد نظام استخدام الأراضي بالخطة الوطنية الرئيسية لاستخدام الأراضي وتمييزها والخطط الخاصة بالمقاطعات، مما يضمن إدارة مستدامة ومنظمة.

65- ويعزز الإصلاح المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية واللامركزية في تسوية النزاعات على الأراضي. وبغية تحسين الاستفادة من الخدمات المتصلة بالأراضي، بما في ذلك في المناطق الريفية، يسمح القانون لمقدمي الخدمات من القطاع الخاص بتقديم خدمات مثل مسح الأراضي والتوثيق وتقييم الأراضي. واستلزم تنفيذ القانون إعادة هيكلة إدارة الأراضي من خلال الأمر الرئاسي رقم 01/030 المؤرخ 6 أيار/مايو 2022، والذي ينص على إنشاء الهيئة الوطنية للأراضي للإشراف على تخطيط استخدام الأراضي، والتسجيل المساحي، وتسوية المنازعات المتعلقة بالحدود، والنزاعات المتعلقة بالأراضي. ويعزز الأمران الوزاريان رقم 004/MOE/22 ورقم 22/005 النظام اللامركزي لتسوية المنازعات وينظمان تغييرات استخدام الأراضي.

66- واستُحدثت أدوات رقمية لتعزيز مجموعة من الخدمات الشفافة والتي يسهل الوصول إليها، ومن بين هذه الخدمات نظام معلومات إدارة الأراضي، ونظام معلومات تتبع إدارة الأراضي، والبنية التحتية للبيانات المكانية في رواندا (NSDI، geodata.rw). ووفقاً لهيئة إدارة واستخدام الأراضي في رواندا، فإن 59,9 في المائة من الأزواج يشتركون في ملكية الأراضي، بينما أفادت نسبة 24,6 في المائة من النساء و14,3 في المائة من الرجال بملكيتهم للأرض ملكيةً فرديةً. وفي صفوف المزارعين، تتمتع نسبة 75,4 في المائة من النساء و77 في المائة من الرجال بالحق في بيع الأراضي أو استخدامها كضمان⁽⁴⁾.

الحق في الصحة والغذاء والمياه والصرف الصحي - التوصيات 134-77، و134-84، و134-86، و134-87، و134-88، و134-89، و134-91، و134-92، و134-93، و134-94

صحة الأمومة، والرعاية السابقة للولادة، والعاملون الصحيون، والرعاية الصحية، والشبكات المتكاملة للخدمات الصحية (التوصيات 134-84، و134-86، و134-87، و134-88، و134-89، و134-91، و134-92، و134-93)

67- أدى مشروع الوقاية من التقرن والحد منه، الذي أُطلق في عام 2022 بدعم من البنك الدولي، إلى خفض سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون سن الخامسة إلى 33,1 في المائة بحلول نهاية الخطّة الوطنية الأولى للتحويل والخطّة الاستراتيجية الوطنية الرابعة لقطاع الصحة (2023-2024)، مقابل 38 في المائة في الماضي، محققاً بذلك نسبة 25,8 في المائة من الهدف الوطني. وفي شباط/فبراير 2023، حصلت رواندا على جائزة تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا مكافأةً على التقدم المحرز في مكافحة الملاريا وصحة الأم والطفل. ومنذ تفشي كوفيد-19 في آذار/مارس 2020، سُجِّلت 133 172 حالة إصابة و1 468 وفاة بحلول أوائل عام 2023.

68- وفي عام 2023، سُنَّ القانون رقم 2023/012 المؤرخ 2023/03/13 بشأن تنظيم استخدام الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية الذي ينص على زيادة الاستفادة من الخدمات المتخصصة، بما في ذلك عمليات زراعة الأعضاء التي كانت تُجرى في السابق في الخارج. ويعزز القانون رقم 2025/026 المؤرخ 2025/09/17 بشأن تنظيم خدمات الرعاية الصحية حقوق المرضى ورعاية الصحة النفسية. وأُطلق برنامج للحفاظ على الصحة في مكان العمل خلال اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية لعام 2023 بهدف تعزيز صحة الموظفين والوقاية من الأمراض غير المعدية.

69- ووقّعت رواندا في 10 حزيران/يونيه 2023 اتفاقية مع الاتحاد الأفريقي لاستضافة الوكالة الأفريقية للأدوية وحافظت على خلوها من شلل الأطفال بفضل حملات التطعيم الوطنية. ويهدف إصلاح القوى العاملة

الصحة 4×4 (2023) إلى مضاعفة عدد العاملين في مجال الرعاية الصحية أربعة أضعاف في أربع سنوات، بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لتطوير المهنيين الصحيين (2020-2030). وافتتح مركز كيجالي للصحة النفسية في أيلول/سبتمبر 2023، ما سمح بتوسيع نطاق خدمات الصحة النفسية المتخصصة.

70- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، استضافت رواندا منتدى رفيع المستوى بمناسبة افتتاح مرفق التصنيع BioNTech Africa للنهوض بإنتاج اللقاحات محلياً. وبحلول السنة المالية 2024/2023، اعتُمد 27 من أصل 54 مستشفى في فئة مستشفيات المستوى الثاني. وبلغت هيئة الغذاء والدواء في رواندا مستوى النضج الثالث لمنظمة الصحة العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2024 - وهي واحدة من بين ثماني هيئات فقط في أفريقيا - مما يؤكد قدرتها التنظيمية القوية. ونجحت رواندا في احتواء تفشي مرض فيروس ماربورغ بحلول نهاية عام 2024 بما يتماشى مع توجيهات منظمة الصحة العالمية.

71- وفي عام 2025، استضافت رواندا المؤتمر الجراحي لعموم أفريقيا وأطلقت الخطة المعجلة للقضاء على سرطان عنق الرحم للفترة 2024-2027 (مهمة 2027) والخطة الاستراتيجية الخامسة للقطاع الصحي. ويعمل مركز المعلومات الصحية، الذي أُطلق في نيسان/أبريل 2025، على توحيد البيانات الصحية الوطنية في الوقت الفعلي لتوجيه عملية صنع القرار وصنع السياسات القائم على الأدلة. وتعزز هذه الجهود التزامات رواندا بموجب المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتساهم في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الحق في الحصول على الغذاء والماء وخدمات الصرف الصحي (التوصيتان: 134-77 و 134-94)

72- أحرزت رواندا تقدماً مطرداً في ضمان الحصول على الغذاء ومياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الملائمة. وتعرّز الحق في الغذاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث ارتفعت نسبة الأمن الغذائي إلى 83 في المائة في عام 2024، مقابل 79 في المائة في عام 2017. وتقدر نسبة الأسر المعيشية التي تعيش في وحدات سكنية فردية تتوافر فيها إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الملائمة بـ 88,8 في المائة. وفي عام 2024، كانت نسبة 89,7 في المائة من الأسر المعيشية قادرة على الوصول إلى مصدر محسّن لمياه الشرب، بينما استخدمت نسبة 94 في المائة من الأسر مرافق محسّنة للصرف الصحي. ومن بين هذه الأسر، استخدمت 72 في المائة من جميع الأسر المعيشية مرافق للصرف الصحي غير مشتركة مع أسر أخرى⁽⁵⁾.

73- وفي 2023/2022، كانت نسبة 72,5 في المائة من رياض الأطفال (938 2) قد حصلت على مياه الشرب المأمونة، و69,0 في المائة من المدارس الابتدائية (714 2)، و86,7 في المائة من المدارس الثانوية (714 1)، و75,7 في المائة من مؤسسات التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني (356). وفي المجموع، ارتفع عدد المؤسسات المزودة بالمياه الصالحة للشرب إلى 238 3 روضة أطفال و147 3 مدرسة ابتدائية و705 1 مدارس ثانوية و422 مؤسسة مؤسسات التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني. بالإضافة إلى ذلك، تُعقد بانتظام جلسات توعية حول استخدام المياه الصالحة للشرب على مستوى المدارس.

تغير المناخ، والعمل، والفقر، والتنمية الاجتماعية - التوصيات 134-24، و134-25، و134-26، و134-73، و134-74، و134-75، و134-78، و134-79، و134-81، و134-82، و134-83، و134-141

تغير المناخ: (التوصيتان 134-25، و134-26)

74- تحرص رواندا على مراعاة التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره ضمن أطرها القانونية، بما في ذلك الأمر الوزاري رقم 2021/005 المؤرخ 2021/04/08 بشأن إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بالمناخ والمبادئ التوجيهية لتراخيص استخدام المياه لعام 2021، التي توجه الإدارة المستدامة للمياه والسدود ومراقبة مستوى مستجمعات المياه.

75- وقد أطلقت رواندا، في الدورة 28 لمؤتمر الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2023، إطارها الوطني لسوق الكربون بموجب المادة 6 من اتفاق باريس، واستحدثت نظام التصنيف الأخضر لتحديد معايير الاستثمار المستدام ومنع التمويه الأخضر. وأطلقت خارطة طريق تنفيذ الإطار الوطني، بما في ذلك الأدوات الرقمية، في عام 2025.

76- وأدمج التكيف في مجال تغير المناخ في المناهج الدراسية بهدف إذكاء الوعي وبناء القدرة على الصمود بين الشباب. وما فتئ تنفيذ استراتيجية النمو الأخضر والقدرة على التكيف مع تغير المناخ (2023) يدعم النهوض برؤية رواندا لاقتصاد خفيض الكربون وقادر على التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2050 من خلال تدابير مثل الزراعة الذكية مناخياً، والبنية التحتية المقاومة للفيضانات، ومكافحة النحات، والتحريج، وإعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية. وعُززت وكالة رواندا للأرصاء الجوية بهدف تحسين دقة التنبؤ والنهوض بنظم الإنذار المبكر. وتواصل رواندا أيضاً تنفيذ مبادراتها لزراعة الأشجار في جميع أنحاء البلاد وتشجيع التنقل بالوسائل الكهربائية من خلال زيادة اعتماد السيارات والدراجات النارية الكهربائية، وذلك في إطار تحول البلاد الأوسع نطاقاً نحو النقل المستدام.

77- وتشجع رواندا، من خلال مساهمتها المحددة وطنياً، المحاصيل المقاومة للجفاف، والتوسع في الري، والميكنة، وتجميع مياه الأمطار، والتأمين على المحاصيل/الماشية. ويساهم التخطيط للإجراءات الخاصة بمستجمعات المياه الصغيرة (وحدات تغطي مساحة 500-800 هكتار) ونظم الري التي تعمل بالطاقة الشمسية في تعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود. وتشمل الإنجازات 28 266 هكتاراً من الأراضي التي تم استصلاحها، وتركيب 1 593 من النظم المصممة لتجميع مياه الأمطار، وزراعة 23 360 من أشجار الفاكهة.

78- ويهدف البرنامج الوطني لمكافحة تعرية التربة إلى حماية الموارد المائية والأراضي الزراعية. وتلقى خبراء زراعيون من 24 قطاعاً في روتسيرو وروبافو على الأدوات الرقمية لمكافحة النحات. وعلى مدار العقد الماضي، حشد الصندوق الأخضر الرواندي 247 مليون دولار أمريكي، ودعم 46 مشروعاً، ووفّر 176 000 من فرص العمل الخضراء، ومكّن 120 000 شخص من التكيف مع تغير المناخ.

إشراك الفئات الضعيفة في عملية التنمية (التوصية 134-24)

79- في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اعتمدت رواندا الاستراتيجية الوطنية للتخلص نهائياً من الفقر. وفي 2023/2024، تلقى أكثر من 315 327 أسرة فقيرة دعماً مخصصاً لسبل العيش من خلال اتباع نهج متعدد القطاعات. وتُرَاعَى الأولويات المجتمعية في التخطيط وفي إعداد الميزانية، حيث تعقد السلطات لقاءات شهرية تهدف من خلالها إلى إشراك جميع المواطنين، بما في ذلك الفئات الضعيفة والخاصة.

الحد من الفقر (التوصيات 134-73، و134-74، و134-78، و134-79، و134-81، و134-82، و134-83، و134-141)

80- خفضت رواندا معدل الفقر على المستوى الوطني من 39,8 في المائة في عام 2017 إلى 27,4 في المائة في عام 2024، حيث تمكنت من انتشار نحو 1,5 مليون شخص من الفقر - بمعدل 214 000 سنوياً. وانخفضت نسبة الفقر المدقع من 11,3 في المائة إلى 5,4 في المائة خلال الفترة نفسها. وتراجعت نسبة الفقر من 18,8 في المائة إلى 12,7 في المائة في المناطق الحضرية ومن 44,0 في المائة إلى 31,6 في المائة في المناطق الريفية، مما يعكس تحسناً في سبل العيش على مستوى البلاد⁽⁶⁾.

81- وقامت الحكومة، بالشراكة مع شركاء في التنمية والقطاع الخاص، بزيادة فرص توظيف الشباب من خلال التدريب وريادة الأعمال وتنمية المهارات. ففي 2024/2023، تلقى 11 056 شاباً تدريباً متخصصاً واستفاد 23 296 من صندوق تنمية المهارات. ويربط برنامج التعلم في مكان العمل بين التعليم واحتياجات سوق العمل، بينما تعمل مراكز الإنتاج الحر في المتكاملة في جميع المقاطعات على تحسين وصول الشباب إلى الأسواق. واسترشاداً بالاستراتيجية الوطنية لتنمية المهارات وتعزيز العمالة (2019-2024)، تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم وزاد عدد مؤسسات التعليم والتدريب في المجال المهني التقني من 470 مؤسسة (2023/2022) إلى 542 مؤسسة (2024/2023)، حيث تهدف الاستراتيجية إلى إحداث مؤسسة واحدة على الأقل في كل قطاع.

82- وتتسم الحماية الاجتماعية بأهمية بالغة للقضاء على الفقر. وقد نُفذ في إطار برنامج "الأشغال العامة الكلاسيكية" 407 مشاريع (2021-2022) و428 مشروعاً (2022-2023) في 350 قطاعاً، بينما قُدم في إطار برنامج "الأشغال العامة الموسعة" الدعم لما مجموعه 136 100 و555 94 من الأسر التي تعاني من الفقر المدقع، على التوالي. وتستهدف الاستراتيجية الوطنية لانتشال الأشخاص من الفقر 327 315 من الأسر المعيشية التي تتلقى دعماً من أجل التخلص نهائياً من الفقر في غضون سنتين.

83- وتهدف سياسة اللامركزية (2021) التي تنتهجها رواندا إلى النهوض بالتنمية المحلية العادلة وتحقيق الاستقلال المالي وإيجاد فرص العمل، بينما تعزز الاستراتيجية الوطنية للتخلص نهائياً من الفقر لعام 2022 قدرة الأسر على الصمود وتقلل من الاعتماد على الحماية الاجتماعية.

84- وفي إطار برنامج أومورينجي الذي وُضع ضمن رؤية عام 2020، تلقى 545 244 1 من المستفيدين دعماً مباشراً، بمن فيهم أسر ضعيفة ونساء حوامل ومرضعات ومقدمو رعاية معرضون لخطر سوء التغذية وأشخاص من ذوي الإعاقة. ويعزز نظام المعلومات المتعلقة بإدارة شؤون ذوي الإعاقة التخطيط القائم على البيانات.

85- وفي الفترة بين عامي 2017 و2024، حصلت 547 14 من الأسر المستضعفة على منازل مؤثثة، مقابل 3 048 في عام 2017، وأنشئت 124 قرية نموذجية.

86- وفي أيار/مايو 2025، تلقت رواندا زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، مؤكدةً من جديد انفتاحها على التعاون في مجال تعزيز الحماية الاجتماعية.

87- وتعكس هذه المبادرات حرص رواندا على الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما المواد 6 و9 و11 - من خلال النهوض بالعمل اللائق والحماية الاجتماعية وتوفير مستوى معيشي لائق وذلك باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الشاملة

والخاضعة للمساءلة والمنصفة. واستُكملت هذه الجهود بمساهمة مؤسسات الدفاع والأمن من خلال برامج التوعية المجتمعية.

88- وساهمت مؤسسات الدفاع والأمن في مبادرات الحماية الاجتماعية والتنمية المجتمعية من خلال تنفيذ برامج لتوعية المواطنين على الصعيد الوطني. وقد وفرت هذه الجهود الرعاية الطبية المجانية لأكثر من 130 000 مريض، ومكّنت من تشييد 101 من المنازل و25 مركزاً للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وبناء 26 جسراً، ووفرت المياه النظيفة والطاقة الشمسية والأثاث للأسر الضعيفة. كما نظمت حملات لمكافحة المخدرات وتمكين الشباب، ووزعت رؤوس ماشية وسترات عاكسة ودعمت التعاونيات المحلية، مما ساهم في تعزيز الأمن البشري والاندماج الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود.

الحق في تعليم جيد - التوصيات 96-134، و97-134، و98-134، و99-134، و100-134، و101-134، و102-134، و103-134، و104-134، و105-134، و106-134، و107-134، و108-134

البنية التحتية والميزانية (التوصيات 96-134، و106-134، و107-134)

89- اتخذت الحكومة إجراءات لتوسيع البنية التحتية وزيادة الميزانية والموارد البشرية لضمان توفير تعليم مجاني وجيد وشامل للجميع. ومنذ عام 2021، تم بناء 20 781 فصلاً دراسياً و29 514 مرحاضاً و3 295 مطبخاً، بما في ذلك مرافق في 650 مدرسة جديدة للحد من الاكتظاظ وتقصير المسافات الطويلة التي يقطعها التلاميذ للوصول إلى المدرسة. وزاد عدد موظفي المدارس من 138 038 في السنة المالية 2023/2022 إلى 142 031 في السنة المالية 2024/2023. وارتفعت ميزانية التعليم من 521,5 بليون فرنك رواندي في السنة المالية 2022/2021 إلى 725,3 بليون فرنك رواندي في السنة المالية 2023/2022 (زيادة بنسبة 39 في المائة)، وإلى 832,6 بليون فرنك رواندي في السنة المالية 2024/2023 (زيادة بنسبة 15 في المائة). وزاد عدد المدارس التي تقدم التعليم ما قبل الابتدائي من 4 051 في 2023/2022 إلى 4 168 في 2024/2023؛ وعدد المدارس الابتدائية من 3 932 إلى 4 041؛ وعدد مدارس التعليم الثانوي العام والمهني من 1 977 إلى 1 982؛ وعدد مؤسسات التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني من 470 إلى 542 خلال الفترة نفسها. وارتفع عدد المدرسين المدربين في التعليم الأساسي والتعليم المهني والتقني من 71 185 في 2021/2020 إلى 76 443 في 2023/2022.

90- وطوّرت رواندا نظام التعليم الشامل للجميع أيضاً. فقد ارتفع عدد الموظفين المدربين في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل من 16 412 في 2023/2022 إلى 17 164 في 2024/2023، بينما ارتفع عدد الأطفال المستفيدين من 40 342 إلى 42 476 خلال الفترة نفسها. وقد أصبح تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل للجميع جزءاً من المناهج المعتمدة في معاهد تدريب المدرسين، وأنشأت كلية التربية بجامعة رواندا اختصاصاً جديداً يتعلق بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل للجميع لضمان تأهيل الخريجين لتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة.

الالتحاق بالمدارس (التوصية 97-134)

91- ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس على المستوى الوطني من 79,6 في المائة في 2023/2022 إلى 92,1 في المائة في 2024/2023، بينما ارتفع المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس من 53,3 في المائة إلى 59,6 في المائة خلال الفترة نفسها.

بناء القدرات (التوصيتان 98-134، و99-134)

92- في عام 2023، تلقى ما مجموعه 2 545 من معلمي المدارس الثانوية تدريباً على إتقان اللغة الإنكليزية. وأدت برامج التعليم الأساسي الذي يمتد لمدة 9 سنوات ثم 12 سنة إلى زيادة كبيرة في معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، من 288 036 طالباً في عام 2008 إلى 912 035 في 2024/2023. وللحد من معدلات التسرب، حدد التعميم الوزاري بشأن الرسوم المدرسية الموحدة مساهمات الوالدين بمبلغ 19 500 فرنك رواندي لكل فصل دراسي بالنسبة إلى المدارس الثانوية النهارية و85 000 فرنك رواندي بالنسبة إلى المدارس الداخلية. وتقدّر نسبة الالتحاق بمعاهد تدريب المدرسين بـ 3,8 في المائة في 2024/2023.

93- وأكمل المجلس الوطني المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة إنتاج قاموس شامل للغة الإشارة الرواندية. ويتواصل تنفيذ سياسة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل للجميع (2019) لضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال ذوو الإعاقة.

المساواة في الحصول على التعليم الجيد (التوصيات 100-134، و101-134، و102-134، و103-134، و104-134، و105-134)

94- وتواصل رواندا جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة في الحصول على التعليم، لا سيما للفتيات. وارتفع معدل التحاق الإناث بالمدارس الداخلية للتعليم العام والمهني من 67 219 (54,5 في المائة) في 2021/2020 إلى 91 518 (57,9 في المائة) في 2024/2023، وفي مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المرحلة الثانوية العليا من 66 553 (46,2 في المائة) إلى 97 213 (48,6 في المائة). وزاد عدد المدارس التي تحتوي على غرف مخصصة للفتيات من 2 998 إلى 3 406 خلال الفترة نفسها. وقد تحققت هذه المكاسب بفضل سياسة إعادة إلحاق الفتيات الحوامل والتدابير التكميلية مثل التغذية المدرسية والمنح الدراسية والإرشاد والتربية المراعية للمنظور الجنساني.

95- وألغيت الرسوم المدرسية بالنسبة إلى المدارس النهارية العامة وخُفّضت بالنسبة إلى المدارس الداخلية. وفي 2024/2023، عُيّن 8 184 مدرّياً، وعُزّزت جهود تنمية مهارات المدرسين: فقد تلقى 783 مدرساً تدريباً تقنياً، و4 898 تدريباً تربوياً، و1 756 تدريباً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستفاد 3 997 مدرساً من الأخصائيين في التعليم المهني والتقني من دورات تدريبية في مجال التدريب والتقييم القائمين على الكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، تلقى 23 036 مدرساً تدريباً في مجال الإمام بالتكنولوجيا الرقمية. وقد أدى بناء أجنحة التعليم والتدريب المهني والتقني إلى تحسين فرص الحصول على التدريب المهني محلياً، وزادت الفرص المتاحة للطلاب ذوي الدخل المنخفض للحصول على منح دراسية مدعومة من الشركاء.

96- وقد أصبح التنقيف في مجال حقوق الإنسان جزءاً من المناهج الدراسية. وتلقى جميع المدرّبين في التعليم والتدريب التقني والمهني، البالغ عددهم 4 898، تعليماً في مجال التنقيف في ميدان حقوق الإنسان، بينما أدمجت وحدات حقوق الإنسان في تعليم الكينيارواندية والإنكليزية والفرنسية والسواحيلية والدراسات الاجتماعية والتربية الدينية. وأكد التقييم الذي أجرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2022 أن التنقيف في ميدان حقوق الإنسان يرد بانتظام كموضوع شامل وموضوع قائم بذاته في برامج التعليم المنكورة.

97- ويشمل برنامج التغذية المدرسية الآن جميع الطلاب في المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقى مساعدات حكومية، مما ساهم في زيادة معدل الالتحاق بالمدارس من 3 614 004 في عام 2017 إلى 4 766 125 في عام 2024 (زيادة بنسبة 24,2 في المائة)، وانخفاض معدل التسرب من 9,4 في المائة (2020) إلى 4,7 في المائة (2024). وتهدف برامج النهوض بقدرات الطلاب المقصّرين دراسياً

إلى دعم المتعلمين المعرضين لخطر التخلف عن الركب. وتعكس هذه المبادرات التزام رواندا بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة وحرصها على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في التعليم.

دال - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

حقوق الطفل - التوصيات 20-134، و90-134، و142-134، و143-134، و145-134، و146-134، و147-134، و148-134، و149-134

حماية الطفل (التوصيات 42-134، و43-134، و145-134، و149-134)

98- تواصل رواندا، من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والتهوض بالأسرة، تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2019-2024) للسياسة المتكاملة بشأن حقوق الطفل، والتي تتناول مسائل الهوية والجنسية والرعاية والصحة والتعليم والعدالة والمشاركة. ويواصل برنامج "توباريريري مو موريانغو"، الذي بدأ تنفيذه منذ عام 2013، نقل الأطفال من الرعاية داخل المؤسسات إلى الرعاية الأسرية بما يتماشى مع القانون رقم 2018/71 المؤرخ 31 آب/أغسطس 2018 بشأن حماية الطفل. وفي الفترة بين عامي 2021 و2024، أودع أكثر من 900 طفل في أسر في إطار المرحلة الثانية من برنامج "توباريريري مو موريانغو". وتتولى الوكالة الوطنية لنماء الطفل، التي أنشئت بموجب الأمر الرئاسي رقم 01/083 المؤرخ 28 آب/أغسطس 2020، تنسيق تنفيذ البرنامج بالاعتماد على موظفي حماية الطفل و30 000 إنشوتي زوموريانجو (أصدقاء الأسرة المتطوعون). ويحدد الأمر الوزاري رقم 001/MIGEP/2023 المؤرخ 12 كانون الثاني/يناير 2023 طرائق الإيداع المؤقت في مؤسسات الحضانة والمعايير المنطبقة على مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

99- وتهدف مبادرات التوعية والتدريب إلى تعزيز التنشئة الإيجابية والوقاية من العنف الجنساني من خلال الحوارات والعيادات الخاصة بالأمهات المراهقات، والحملات، والتوعية المجتمعية عبر إنكتو زاباتوراج (تجمعات السكان)، وأوموغندا (يوم العمل المجتمعي)، والأسواق، والأماكن العامة الأخرى ووسائل التواصل الاجتماعي. وتُنشر رسائل بشأن حماية الطفل في جميع أنحاء البلاد من خلال الإذاعة والمدارس والتربية المدنية.

100- وتؤكد أنشطة بناء القدرات على المصالح الفضلى للطفل. ففي الفترة 2021-2024، نُظمت 24 دورة تدريبية حول حقوق الطفل استفاد منها 820 مسؤولاً من مكتب التحقيقات الرواندي والهيئة الوطنية للنياحة العامة والمؤسسات الإصلاحية في رواندا، والشرطة الوطنية الرواندية، وهيئة البث الرواندية، والهيئة الوطنية لنماء الطفل، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والنظام القضائي، ولجنة إصلاح القوانين في رواندا، والدائرة الوطنية لإعادة التأهيل، ووزارة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى 288 قاضياً ومدعياً عاماً وموظفاً قانونياً تدريباً في مجال العدالة من أجل الأطفال، وأكمل 75 من المهنيين العاملين في مجال حقوق الطفل في المقاطعات، و90 موظفاً في الهيئة المعنية بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، و19 من ضباط الأمن (قوات الدفاع الرواندية والشرطة الوطنية الرواندية) دورات في مجال حماية الطفل نُظمت بالتعاون مع معهد دالير وأكاديمية رواندا للسلام. واستحدث معهد الممارسة القانونية وتطوير نظام القضاء دبلوم الدراسات العليا المتخصصة في مجال قضاء الأطفال لتعزيز القدرات المهنية في صفوف العاملين في مجال العدالة ومنظمات المجتمع المدني.

101- وأطلقت الهيئة الوطنية لنماء الطفل، بالشراكة مع اليونيسف، الإطار الوطني لإدارة حالات حماية الطفل (2023) لتعزيز التنسيق بين قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والعدالة. وتشمل

الأدوات التكميلية لإجراءات التشغيل الموحدة لمراكز إيسانج الموحدة، والمبادئ التوجيهية لإعادة إدماج ضحايا العنف الجنساني، والمبادئ التوجيهية للسلامة على الإنترنت، والأدلة الوطنية لتثنية الأطفال المرعية للمناهج الدراسية.

102- وقام مجلس التعليم في رواندا بدمج رعاية الطفل وحمايته في مواد التطوير المهني المستمر للمدرسين، حيث ركزت الوحدة الخامسة على التعليم الشامل للجميع وتدريب الأقران. ويُجزم القانون رقم 2018/71 التخلي عن الأطفال وإهمالهم، وينص على عقوبة السجن لمدة تتراوح بين 3 و7 سنوات، والسجن مدى الحياة إذا نتج عن ذلك إعاقة أو وفاة.

103- وتشجّع مشاركة الأطفال من خلال اللجان من مستوى القرية إلى مستوى المقاطعة، وتُتوّج هذه المشاركة بحضور مؤتمر القمة الوطني للأطفال. وتواصل الدائرة الوطنية لإعادة التأهيل لم شمل أطفال الشوارع مع أسرهم أو توفر لهم خدمات إعادة التأهيل والتدريب على المهارات الحياتية، وتسهم بذلك في الحد من التعرض للاستغلال والجريمة وتعاطي المخدرات، وتساعدهم على الاندماج من جديد في المجتمع.

عمل الأطفال (التوصيتان 134-146، و134-147)

104- تواصل رواندا جهودها لمنع عمالة الأطفال والقضاء عليها من خلال تدابير التوعية والإنفاذ والتنسيق. ويستفيد الأطفال من المساعدة القانونية المجانية التي تقدمها نقابة المحامين في رواندا في إطار مبادرات العدالة الصديقة للطفل. وشملت حملات التوعية 36 برنامجاً إذاعياً وتلفزيونياً حول تثنية الطفل وسلامته والرعاية الأسرية، ومن بينها برنامج "إيتيرو" الأسبوعي على وسائل الإعلام الوطنية.

105- وفي 2024/2023، أجرت هيئة البث في رواندا 36 حواراً مجتمعياً وحملة وطنية لمدة عام حول منع عمل الأطفال. وتتلقى اللجان التوجيهية المعنية بعمالة الأطفال، التي أنشئت للعمل على المستوى الوطني ثم على مستوى القرى بموجب التعليمات الوزارية الصادرة في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، تدريباً سنوياً وتتولى مهمة رصد التنفيذ.

106- وأدمجت مسألة عمالة الأطفال في عقود الأداء إمهيغو، وتلتزم الجهات المعنية بتقديم تقارير دورية كل ثلاثة أشهر. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال (2023) والإطار الوطني لإدارة حالات عمل الأطفال (2024) إلى تعزيز التنسيق. وتطبق مفتشيات العمل المادة 117 من القانون رقم 2023/027 المؤرخ 18 أيار/مايو 2023 والمعدّل للقانون رقم 2018/66 بشأن تنظيم العمل، والذي يجرم عمالة الأطفال. وبين تموز/يوليه 2022 وحزيران/يونيه 2023، تم تحديد 86 حالة (39 حالة أحيلت إلى مكتب التحقيقات الرواندي)، ثم انخفض عدد الحالات إلى 31 حالة (أحيلت منها 19 حالة إلى مكتب التحقيقات) في 2024/2023، مما يدل على تحسن الوقاية والإنفاذ.

الصحة الجنسية والإنجابية (التوصيتان 134-190، و134-144)

107- تواصل رواندا جهودها من أجل تعزيز التدابير الرامية إلى منع حمل المراهقات وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية. ويقود العاملون الصحيون المجتمعون وأصدقاء الأسرة المتطوعون (إنشوتي زوموربانغو) أنشطة التوعية من خلال 36 حواراً مجتمعياً و6 برامج حوارية وطنية و120 نادياً للصحة المدرسية أنشئت أو جُهزت منذ عام 2021. وأدمج التنقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في المناهج الدراسية القائمة على الكفاءة في المدارس الابتدائية والثانوية وتعمل نوادي الصحة المدرسية على تعزيزه.

108- ووُسِّع نطاق الخدمات الصحية الصديقة للشباب لتشمل جميع المراكز الصحية البالغ عددها 499 مركزاً صحياً و33 مركزاً للشباب (مركزان صحيان ومركزان للشباب في كل من مقاطعتي

روبافو ونياروغنجي)، حيث تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة جنسياً والوقاية من العنف الجنساني في سرية تامة. وبين عامي 2020 و2022، تلقت 5 891 امرأة من ضحايا العنف الجنساني وسائل منع الحمل الطارئة في غضون 72 ساعة. وتجمع البرامج المخصصة للأمهات المراهقات بين الوقاية من العنف الجنساني ومشاركة الوالدين ودعم إدرار الدخل لتيسير إعادة الاندماج والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة.

109- وأحرز تقدم في مجال التعليم الشامل للمتعلمين من ذوي الإعاقة، حيث زاد عدد المدرسين المدربين من 13 879 إلى 14 675 (2022-2023) وجُهزت 3 344 مدرسة بالهياكل الأساسية المناسبة. واعتمد قاموس لغة الإشارة الرواندية لدمجه في المناهج الدراسية الوطنية.

110- وفي آب/أغسطس 2025، سن البرلمان قانوناً بشأن حقوق الصحة الإنجابية ينص على خفض سن الموافقة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية من 18 إلى 15 عاماً، مما يتيح للمراهقين الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر الحصول على وسائل منع الحمل والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وغيرها من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية دون موافقة الوالدين. ويضع القانون أيضاً معايير للتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب، بما في ذلك الإخصاب خارج الجسم، مما ساهم في تحديث الإطار القانوني للصحة الإنجابية في رواندا.

بيع الأطفال وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (التوصية 134-20)

111- في عام 2023، نُظمت حملتان وطنيتان لحماية الطفل على الإنترنت تحت شعار "حقوق الطفل في البيئة الرقمية"، وذلك بمناسبة يوم الطفل الأفريقي وخلال العطلة المدرسية في كانون الأول/ديسمبر. وتطبق رواندا القانون رقم 2018/71 المؤرخ 2018/08/31 بشأن حماية الطفل، والقانون رقم 2018/60 المؤرخ 2018/08/22 بشأن الجرائم الإلكترونية والذي يجرم إنتاج وتوزيع المواد الإباحية المتعلقة بالأطفال والاطلاع عليها، والقانون رقم 2018/51 المؤرخ 2018/08/13 بشأن منع الاتجار بالبشر واستغلال الآخرين وقمعهما والمعاقبة عليهما، الذي تتناول المادتان 18 و19 منه مسألة الاتجار بالأشخاص، في حين تتعلق المادة 23 منه باستغلال الأشخاص.

112- وتعزز هذه التدابير القانونية والوقائية حماية الأطفال من البيع والاستغلال الجنسي والإساءة إليهم عبر الإنترنت، بما يتماشى مع التزامات رواندا بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - التوصيات 3-134، و134-155، و134-113، و134-150، و134-151، و134-152، و134-153، و134-154، و134-156

القوانين والسياسات الوطنية (التوصيات 3-134، و134-113، و134-155)

113- تكفل المادة 16 من الدستور المساواة بين جميع الروانديين وتحظر التمييز على أساس الانتماء الإثني أو الجنس أو الوضع الاقتصادي أو الإعاقة، ويعاقب القانون على هذه الأفعال. والتمييز مجرم أيضاً بموجب المادة 163 من القانون رقم 2023/059 المؤرخ 2023/12/04.

114- وبغية مواءمة التشريعات الوطنية مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يجري حالياً تنقيح القانون رقم 2007/01 المؤرخ 2007/01/20 بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة والأوامر الوزارية ذات الصلة. وتركز الالتزامات التي قطعتها رواندا في مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة

لعام 2025 على إزالة الحواجز النُظمية وضمان المشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم والصحة والعمالة والحماية الاجتماعية وإمكانية الوصول والعدالة والحياة العامة والعمل المناخي.

115- ورواندا حريصة على تمكين النساء والفتيات ذوات الإعاقة من خلال الإصلاحات التشريعية والتعليم الشامل والبرامج الاقتصادية. وفي إطار سياسة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل للجميع والخطة الاستراتيجية ذات الصلة (2018-2024)، تلقى 49 في المائة من المدرسين تدريباً على التعليم الشامل للجميع، وجُهزت 3 392 مدرسة ببنية تحتية يسهل الوصول إليها. وتشجع السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين (2021) الإدماج الاقتصادي للمرأة وريادتها للأعمال. وفي أيار/مايو - حزيران/يونيه 2022، أجرت وزارة التربية، بدعم من البنك الدولي، حوارات على مستوى المقاطعات حول تنفيذ سياسة التعليم الشامل، واستعرضت التقدم المحرز والتنسيق بين أصحاب المصلحة.

حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات 134-150، و134-151، و134-152، و134-153، و134-154، و134-156)

116- تنص المادة 14 من الدستور، التي تحظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة، على صون سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم. ويكفل القانون رقم 2025/026 المؤرخ 2025/09/17، الذي ينظم خدمات الرعاية الصحية، الحق في الموافقة المستنيرة (المادة 62)، والحق في رفض الموافقة أو سحبها (المادة 63)، ويقصر العلاج دون موافقة على الحالات التي تنطوي على تهديد للحياة أو المصلحة العامة (المادة 64).

117- وتهدف السياسة الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة والخطة الاستراتيجية ذات الصلة الرباعية السنوات (2021-2024)، التي تنسقها وزارة الحكم المحلي، إلى تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وتعطي السياسة الأولوية لإعادة التأهيل المجتمعي، لا سيما في المناطق الريفية، وتسعى لتعميم مراعاة إدماج الإعاقة في برامج التنمية الوطنية والمحلية.

118- ويهدف القانون رقم 2007/01 المؤرخ 2007/01/20 بشأن حماية الأشخاص ذوي الإعاقة والسياسة الوطنية بشأن الإعاقة (2021) إلى تعزيز حقوق الأشخاص ذوي المهق ورفاههم. وتشمل تدابير تيسير الوصول توفير الكريجات الواقية من أشعة الشمس في إطار التأمين الصحي التفاضلي وبالاعتماد على صيغيات المقاطعات والطائرات بدون طيار "زيبلاين". وكشف تعداد عام 2022 أن رواندا تعدّ أكثر من 1 800 شخص من ذوي المهق، ويجري حالياً إعداد دراسة وطنية لتحديث البيانات من أجل التخطيط وتخصيص الموارد.

119- ويكفل تنفيذ لوائح مراقبة المباني في رواندا (2012) وقانون البناء (2019) إمكانية الوصول في تصميم وتشيد المباني العامة والفنادق والمهاجع والمرافق المجتمعية الأخرى. وبحلول عام 2024، بلغت نسبة المباني العامة، بما في ذلك المرافق الرياضية والترفيهية، التي تتيح الوصول الشامل 78 في المائة. وتخضع المباني العامة الجديدة كافةً للتفتيش من أجل التأكد من امتثالها لمعايير التيسير قبل الحصول على تصاريح الإشغال، بينما تُجري هيئة الإسكان في رواندا عمليات تفتيش سنوية للتحقق من الالتزام المستمر بمتطلبات البناء، بما في ذلك التدابير التيسيرية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

120- وتعكس هذه التدابير حرص رواندا المستمر على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى ضمان المساواة وإمكانية الوصول والمشاركة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع مبادئ التنمية القائمة على حقوق الإنسان.

حقوق المرأة - التوصيات 134-21، و134-22، و134-109، و134-110، و134-111، و134-112، و134-114، و134-115، و134-116، و134-117، و134-118، و134-119، و134-120، و134-121، و134-122، و134-123، و134-124، و134-125، و134-126، و134-127، و134-128، و134-129، و134-130، و134-131، و134-132، و134-133، و134-134، و134-135، و134-137، و134-136، و134-138، و139-130، و134-140

السياسات والتشريعات الوطنية (التوصيات 134-21، و134-134، و134-135، و137-134)

121- يرتكز التزام رواندا بالقضاء على العنف الجنساني على إطار دستوري وتشريعي قوي. فالدستور يكفل الحق في السلامة البدنية والعقلية (المادة 15)، ويحظر التمييز على أساس الجنس (المادة 11)، ويدعم المساواة بين الجنسين (المادة 16). ويُعزّز هذه الأحكام القانون رقم 2023/059 المؤرخ 2023/12/04 المعدّل للقانون رقم 2018/68 المؤرخ في 2018/08/30 والمتعلق بتجريم العنف الجنساني، بما في ذلك الاغتصاب (المادة 134)، وهتك عرض الأطفال (المادة 133)، وانتهاك أعراض الناس (المادة 135)، والعنف الجنسي ضد الزوج/الزوجة (المادة 137)، والمعاشرة من دون زواج (المادة 138)، وهجر بيت الزوجية (المادة 139). وسُنّت قوانين تكميلية - القانون رقم 2021/27 بشأن الحقوق في الأراضي، والقانون الأساسي رقم 2021/002 بشأن الجنسية، والقانون رقم 2024/71 المؤرخ 2024/06/26 بشأن شؤون الأشخاص والأسرة - تلغي الأحكام التمييزية وتعزز المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بشؤون الأسرة والملكية.

122- وتُنقذ الضمانات القانونية من خلال آليات الحماية الوطنية. وارتفع عدد مراكز إيسانج الموحدّة من 44 مركزاً في عام 2021 إلى 48 مركزاً. وتقدم هذه المراكز الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والقانوني والتحقيقي لضحايا العنف الجنساني. ويمكن الإبلاغ عن الحوادث عن طريق الخط الهاتفي المجاني 3512. ويدعم معهد الطب الشرعي في رواندا الآن اختبارات الحمض النووي في حالات العنف الجنساني. وتسترشد رواندا في استجابتها المنسقة بالسياسة الجنسانية الوطنية (2021)، وخطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325، والخطة الاستراتيجية للسياسة الوطنية الجنسانية (2018-2024)، بما يضمن الوقاية والاستجابة الفعالة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (التوصيات 134-22، و134-109، و134-110، و134-111، و134-112، و134-114، و134-115، و134-116، و134-117، و134-118، و134-119، و134-120)

123- تواصل رواندا جهودها الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال المشاركة المجتمعية، وصنع السياسات القائم على البيانات، والإصلاحات المؤسسية. وتعمل مبادرات مثل أوموغوروبا وإيميريانغو (منتدى المساء العائلي) وشهر الحملة الأسرية على تعزيز مهارات تنشئة الأطفال والرعاية والمساواة بين الجنسين على مستوى القرية، بينما يشجع عقد الأداء موتيماوروغو النساء في القرى النموذجية على دعم التنمية المجتمعية من خلال نشر المعرفة الرقمية وتعميم الخدمات المالية والنظافة الصحية ومنع حمل المراهقات.

124- ويضفي نظام معلومات إدارة الشؤون الجنسانية ومبادرة مختبر البيانات الجنسانية (2024) الطابع المؤسسي على الإحصاءات الجنسانية وصنع السياسات القائم على الأدلة. ويُظهر التقرير الوطني السادس للإحصاءات الجنسانية (2024) أن النساء يشكلن 51,5 في المائة من السكان؛ وتعتمد نسبة 68,9 في المائة من الأسر المعيشية على الزراعة، حيث تبلغ نسبة المزارعات اللاتي يتمتعن بحق

ملكية الأراضي 94,8 في المائة (93,7 في المائة في حالة المزارعين الرجال). وارتفعت نسبة المدخرات الرسمية غير المصرفية للنساء من 44 في المائة (2020) إلى 53 في المائة (2024)، وارتفعت نسبة حصول النساء على القروض المصرفية من 7 في المائة إلى 8 في المائة (10-13 في المائة في حالة الرجال).

125- وأفادت نسبة 71,1 في المائة من الأسر المعيشية التي تعيلها نساء بأنها مالكة للمسكن، بينما أفادت نسبة 81,4 في المائة بأنها تحصل على مياه الشرب المحسنة؛ وبلغت نسبة الربط بشبكة الكهرباء 41,1 في المائة في صفوف النساء و49,6 في المائة في صفوف الرجال. وبلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 52,2 في المائة في عام 2023 (67,5 في المائة بالنسبة إلى الرجال)، وتمثل النساء نسبة 69,2 في المائة من التجار غير الرسميين عبر الحدود. وتشغل المرأة 63,3 في المائة من المقاعد في مجلس النواب، و53,8 في المائة من المقاعد في مجلس الشيوخ، وتمثل 52 في المائة من قضاة المحاكم الابتدائية، و48 في المائة من المدعين العامين الوطنيين، كما تشغل النساء مناصب قيادية عليا في البنك الوطني، وهيئة الادعاء العام، واتحاد مؤسسات القطاع الخاص، والمديرية العامة للهجرة والمهاجرين، ومكتب أمين المظالم، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والمؤسسات الإصلاحية في رواندا، والشرطة الوطنية الرواندية، ومكتب التحقيقات الرواندي.

126- واحتلت رواندا المرتبة السادسة عالمياً والثانية أفريقياً في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022، والمرتبة 12 في عام 2023 (79,4 في المائة)، والمرتبة 39 في عام 2024 - لتبقى من بين أفضل البلدان الأفريقية أداءً. وتملك النساء 24 في المائة من الأراضي، ويملك الرجال 14 في المائة، ويملك الأزواج معاً 58,3 في المائة؛ وقد سهّل هذا الأمر الحصول على التمويل، حيث تمكنت النساء من الحصول على نسبة 38 في المائة من التمويل الائتماني من خلال قروض بضمان.

127- وتعمل رواندا على تعزيز المساواة في مجال المساواة بين الجنسين من خلال شهادة ختم المساواة بين الجنسين التي أطلقت في عام 2024 لهيئة تحصيل الإيرادات الرواندية بالشراكة مع اتحاد القطاع الخاص وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي إطار صندوق الإنعاش الاقتصادي، دعمت نسبة 31 في المائة من موارد المرحلة الأولى و37 في المائة من موارد المرحلة الثانية الأعمال التجارية المملوكة لنساء، بينما تلقت أكثر من 600 امرأة تدريباً في مجال الإلمام بالأمر المالية وتخطيط الأعمال التجارية من خلال برنامج SIYB (بدأ مشروعك وحسنه) وبرنامج صندوق تنمية الأعمال.

128- ومن خلال منتدى جيل المساواة (2021-2026)، تعمل رواندا على تحقيق نتائج لصالح النساء والفتيات عبر ستة محاور - مكافحة العنف الجنساني، والعدالة الاقتصادية، والصحة الجنسية والإنجابية، والعدالة المناخية، والتكنولوجيا والابتكار، والقيادة النسوية - بدعم من مبادرات التمويل الرقمي والتدريب على التجارة الإلكترونية. وساهم برنامج بانديبيرو في توسيع نطاق مشاركة الذكور في خمس مقاطعات ووفر التدريب لـ 1 005 من العاملين الصحيين المجتمعيين والميسرين و60 من قادة المقاطعات و36 مراقباً لتعزيز الذكورة الإيجابية والنهوض بحقوق الأمهات والمواليد الجدد والأطفال. وفي الإقليم الجنوبي، تلقت 480 ناشطاً مجتمعياً إضافياً و480 من قادة الرأي و240 من الزعماء الدينيين تدريباً لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالذكورة الإيجابية على مستوى المجتمع المحلي.

العنف الجنساني (التوصيات 121-134، و122-134، و123-134، و124-134، و125-134، و126-134، و127-134، و128-134، و129-134، و130-134، و131-134، و132-134، و133-134، و136-134، و138-134، و139-134، و140-134)

129- يرتكز الإطار القانوني الرواندي للتصدي للعنف الجنساني على قانون مكافحة العنف الجنساني لعام 2008 رقم 59/2008 المؤرخ 10 أيلول/سبتمبر 2008 بشأن منع العنف الجنساني والمعاقبة عليه. وفي عام 2023 صدقت رواندا على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العنف والتحرش في عالم العمل لعام 2019 (رقم 190)، حرصاً منها على زيادة تعزيز الحماية. وتدعم مراكز إيسانج الموحدة والمكاتب المعنية بالشؤون الجنسانية داخل المؤسسات الأمنية ولجان الحماية المجتمعية إنفاذ القانون. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2021 وحزيران/يونيه 2025، تلقت الهيئة الوطنية للنيابة العامة 37 403 قضية عنف جنساني، أُحيل 19 242 منها إلى المحاكم، وحُفظت 17 742 قضية، ولم يُبت بعد في 349 قضية، أي أن معدل البت في القضايا بلغ 98,8 في المائة. وخلال الفترة نفسها، أُدين 14 815 شخصاً بارتكاب العنف الجنساني وصدرت أحكام بحقهم.

حقوق كبار السن - التوصية 134-23

حماية حقوق كبار السن أثناء جائحة كوفيد (التوصية 134-23)

130- تواصل رواندا تنفيذ السياسة الوطنية لكبار السن (2021)، بما يضمن تنسيق الأنشطة المتعلقة بتطوير وتقديم الخدمات لكبار السن عبر الوكالات الحكومية. وتقدم جميع المراكز الصحية الآن الكشف الروتيني عن الأمراض غير السارية - مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان - مع الإحالة من أجل المتابعة والرعاية.

131- وخلال جائحة كوفيد-19، أعطت الحكومة الأولوية لحقوق كبار السن من خلال الحصول على التطعيم والرعاية الصحية والمساعدة الاجتماعية والمالية والحماية في مرافق الرعاية، وحرصت على حماية هذه الفئة من التمييز. وقدم برنامج الدعم المباشر الذي وُضع في إطار رؤية أومورينجي مساعدات غذائية ومالية، ومن المقرر أن تقدم منحة شيخوخة مشروطة - اعتباراً من السنة المالية 2025/2024 - من أجل توفير دعم منتظم لدخل كبار السن الضعفاء. ويعزز تصديق رواندا على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي بشأن حقوق كبار السن في كانون الثاني/يناير 2022 الحماية القانونية لكبار السن والالتزام برعايتهم.

حقوق ملتزمي اللجوء واللاجئين - التوصيات 134-157، و134-158، و134-159

132- سنّت رواندا القانون رقم 042/2024 المؤرخ 2024/4/19 والذي ينظم حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء. وتخول صفة اللجوء للأفراد وأزواجهم وأطفالهم أو من يعولون ممن هم دون سن 18 عاماً من العمر الحصول على بطاقات هوية ومأوى ريثما تسوّى أوضاعهم القانونية. ويُطلب من اللاجئين الامتثال للقوانين الوطنية وتدابير الأمن العام. وهم يتمتعون بالحقوق المكفولة بموجب الصكوك الدولية الخاصة باللاجئين التي صدّقت عليها رواندا، بما في ذلك الحصول على وثائق السفر والعمل والتعليم والعدالة.

133- وعززت الحكومة أيضاً التزاماتها بإدماج اللاجئين اجتماعياً واقتصادياً من خلال إدماج الطلاب اللاجئين في نظام التعليم الوطني، وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لإدماج اللاجئين، وتوسيع نطاق الاستفادة من خطط التأمين الصحي الوطني، وتشغيل آلية العبور في حالات الطوارئ من ليبيا إلى رواندا. وعلى الرغم من أن الموارد المالية المتاحة للاجئين المقيمين في المخيمات لا تزال محدودة، فإن التدابير البديلة تعزز الاعتماد على الذات من خلال المشاريع التي تدعم سبل العيش، والتحويلات الغذائية النقدية، وتوفير

المياه النظيفة تحت إشراف شركة المياه والمرافق الصحية. وفي الفترة من 2021 إلى 2024، مُنح 257 طالب لجوء صفة اللاجئ، وأصبح الطلاب اللاجئون الآن مندمجين بشكل كامل في المدارس الوطنية، مما يضمن المساواة في الحصول على التعليم. وتتماشى هذه الجهود مع تعهدات رواندا في إطار مبادرة حقوق الإنسان 75 بالمساهمة في الجهود العالمية التي ترمي إلى التصدي لتحديات الهجرة واللجوء.

خامساً - الصعوبات والقيود

134- على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال النهوض بحقوق الإنسان يواجه تحديات هيكلية وخاصة بالسياق الوطني تؤثر على وتيرة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وأدى إرث الإبادة الجماعية التي حدثت عام 1994 ضد التوتسي والديناميات الإقليمية المتطورة - التي تضخمت بفعل التكنولوجيا الرقمية - إلى تغذية خطاب الكراهية على الإنترنت، بما في ذلك إنكار الإبادة الجماعية والتقليل من شأنها. وأدت جائحة كوفيد-19 وما خلفته من آثار إلى تعطيل تقديم الخدمات وإلى إبطاء النمو الاقتصادي في ظل التركيز على التعافي أولاً. وأدى التأثير المتزايد لتغير المناخ، الذي تقاوم بسبب تضاريس رواندا، إلى خسائر في الأرواح والممتلكات وسبل العيش. ولا تزال التحديات الاجتماعية المستمرة، مثل حمل المراهقات واكتظاظ المرافق الإصلاحية، تتطلب تدخلات مستدامة ومنسقة.

سادساً - خاتمة

135- تؤكد رواندا من جديد التزامها الثابت بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومواصلة التعاون مع مجلس حقوق الإنسان والآليات الدولية والإقليمية الأخرى. ولا تزال الحكومة ملتزمة بتنفيذ التوصيات التي تحظى بتأييدها في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل بالتعاون الوثيق مع جميع أصحاب المصلحة والشركاء.

Notes

- ¹ English, French, and Kinyarwanda.
- ² MINECOFIN Annual Reports 2021, 2022, 2023, 2024.
- ³ Initiative was supported by the European Union.
- ⁴ NISR, Agricultural Household Survey.
- ⁵ NISR, EICV7.
- ⁶ NISR, EICV7.